

◆ بعد منحها التراخيص

"الامانة " توقف العمل بمشاريع انشائية بدعوى اعادة دراسة المنطقة تنظيميا

◆العرب اليوم - عماد السعايدة

كثيرا ما يقرأ ويشاهد سكان العاصمة عمان وزوارها اليا فطاط المختلفة على عدد من المشاريع والبنيات الانشائية الكبرى غير مكتملة البناء، وتبين هذه اليا فطاط الاسباب التي ادت الى وقف هذا او ذلك البناء وغالبا ما تكون الاسباب هي سفر مالك البناء او غير ذلك من الاسباب الاخرى. الا انه لم يخطر ببال اي مواطن ان تتوقف اي عمارة او مشروع اسكاني بالتوقف عن البناء لاسباب تتعلق بقرارات للجهات المسؤولة تطلب فيه وقف الاستمرار في العمل لمشروع او مبنى ، اذ استوقفتنا يافطة بارزة قبل دوار الداخلية من الجهة اليمنى غريبة في كلماتها قوية في تعبيراتها والتي كتب عليها "نعتذر عن توقف البناء احتراما لقرار امانة عمان الكبرى الذي وضع المنطقة قيد الدراسة.. وما زلنا بالانتظار " الامر الذي يبين ان المجموعة لم يتم ايقافها لسبب يتعلق بمخالفة شروط الابنية التي اقرت مؤخر او ان المجموعة تخالف الانظمة والقوانين التي تنص على الحصول على اذن اشغال او قرار اشغال الى غير ذلك من التجاوزات.

وفي متابعة قامت بها "العرب اليوم" مع المعنيين في المجموعة اتضح لنا بان المشكلة قد خلقتها امانة عمان الكبرى فبعد ان قامت باصدار ترخيص لانشاء المبنى الثالث لمجموعة ابو غزالة مطلع العام الماضي 2005 الا ان الامانة اصدرت قرارا منتصف العام نفسه يقضي بوقف العمل لغايات اعادة دراسة تنظيمية للمنطقة وقد اوقفت البناء في المنطقة بكاملها ولا تزال الدراسة جارية من منتصف العام الماضي 2005 وحتى الوقت الحاضر دون نتائج او توصيات من الامانة.

ويؤكد الوكيل القانوني للمجموعة المحامي عمر العطوط بانه قد تم مراجعة امانة عمان الكبرى كتابيا لمعرفة اخر التطورات المتعلقة بالدراسة التنظيمية التي تجريها الامانة على المنطقة الا ان الامانة لا تزال ممنعة عن الاجابة مما اضر ويضر يوميا بمصالح موكله على حد قوله.

واشار الى ان هناك تدخلات واتصالات عديدة مباشرة وغير مباشرة من قبل مسؤولين في الامانة ومسؤولي شركة تطوير العبدلي التي تنفذ حاليا مشروع تطوير العبدلي لاقناع موكله ببيع موقع المجموعة بكاملها الا ان رفض موكله ذلك وتمسكه بحقة القانوني والدستوري والانساني المتمثل بحق الملكية سبقه قيام امانة عمان الكبرى بتوجيه اذار يتضمن منع التصرف بما يملك لغايات الضغط عليه لبيع اراضيه وعقاراته الى ادارة مشروع العبدلي وهو مشروع خاص تملكه وتديره شركة خاصة وغاياته ربحية وليست لغايات النفع العام ولا يجوز ان تتدخل الجهات الادارية الرسمية طالما ان المشكلة من اساسها متعلقة بمشروع تجاري ربحي خاص لا يضر بصورة دولة المؤسسات والقانون.

من جانبه اكد امين عمان الكبرى م.نضال الحديد ان قرار الامانة المتضمن ايقاف كافة الاعمال الانشائية في المنطقة لحين اجراء دراسة تنظيمية لها نتيجة لوجود مشروع تطوير العبدلي وبهدف خدمة المنطقة تجاريا وبما يضمن انسيابية في حركة المرور وتغاديا لحدوث الاختناقات المرورية يمكن ان تنتج عن ابنية ومنشآت جديدة في الموقع.

وبين الحديد ان القرار جاء انسجاما مع مصلحة المواطنين قاطني المنطقة بالدرجة الاولى والشركات والمؤسسات التجارية الاخرى.

واشار الحديد الى ان نتائج الدراسة التنظيمية التي تقوم الامانة باعدادها منذ منتصف العام الماضي سيتم الاعلان عنها خلال الفترة القليلة المقبلة.

2006-04-19